## آية الله ناصر مكارم شيرازي
## من مراجع التقليد في الحوزة العلمية بقم المقدسة

كتاب وتعليق

### موسوعة فقهية مقارنة
# دائرة المعارف «فقه مقارن»

قام بعض علماء الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة بنشر موسوعة فقهية مقارنة تحت اشراف المرجع الديني آية الله ناصر مكارم شيرازي، وقد جاء في مقدمة الموسوعة ما نصّه:

كانت العلوم البشرية في البدء محدودة، وكان بالامكان جمعها في كتاب واحد، وعلى مرّ العصور التحمت افكار العلماء، وارفقت بها التجارب البشرية وانتقلت من جيل إلى جيل، واتسعت بسرعة فائقة يوما بعد يوم.

لقد أصبح فصل الاختصاصات العلمية عن بعضها من اللوازم الضرورية للحياة العلمية التأريخية نتيجة توسع العلم والمفاهيم، وقد فرض على العلماء البحث والتحقيق والسعي نحو كتابة موسوعات متعدد وفي كافة الاختصاصات العلمية لترفد المكتبة العلمية وينهل من معينها، كافة العلماء حتى ولو على نحو الاجمال.

ان التقارب الحاصل بين الفرق الإسلامية وانتشار آثار المذاهب الإسلامية من خلال الكتب والانترنت وسائر الوسائل الإعلامية، وايضا العلاقة التأريخية بين المذاهب الإسلامية تقتضي ان يطلع أبناء كل مذهب اسلامي عن المذاهب الإسلامية الأخرى إلى جانب فقه مذهبه الذي يتبعه. فهذا الأمر يحل كثيراً من التعقيدات الفقهية من جهة، لأن الفقه المقارن يساعد على رفع الابهام والكشف عن جذور مختلف المسائل الفقهية، ومن جهة أخرى يعتبر من أهم العوامل للتقريب بين المذاهب الإسلامية وعلمائها.

لقد أصبحت الضرورة واضحة في تدوين الكتب الفقهية الجديدة في «الفقه المقارن» على نحو

الموسوعات الفقهية للاجابة على اسئلة ومتطلبات العصر، ونظرا لهذه الضرورة ثم تأليف دائرة معارف واسعة على نحو «الفقه المقارن» ناظرة إلى متطلبات العصر، تشمل آراء فقهاء الإسلام والادلة اللازمة ولتمكين دارسي ومحققي المذاهب الإسلامية من الانتفاع به بعيدا عن المسائل الكلامية العقدية.

ويأمل هؤلاء العلماء ان يوفقهم الله في اتمام هذا المشروع ليكون عاملاً مساعداً على التقريب بين المذاهب الإسلامية انشاء الله.

وقد طبع المجلد الأول في ٧١٢ صفحة ويحمل في طياته العناوين العشرين الواردة في التعليقة المردفة:

**وبعد مطالعة المجلد الأول لهذه الموسوعة كانت هناك تعليقة لأمين عام مجمع التقريب بين المذاهب الإسلامية آية الله التسخيري نرفقها لإفادة القراء الكرام.**

## التعليق

بمبادرة كريمة من المرجع الديني آية الله الشيخ مكارم شيرازي وتحت اشرافه قامت مجموعةمن فضلاء الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة بالتخطيط لإصدار موسوعة فقهية مقارنة جامعة .

وهي سنّة حسنة سبق إليها مجموعة من المراكز العلمية في القاهرة والكويت وغيرهما، كما سبق إليها علماؤنا الاجلاء كالمرحوم الشيخ الطوسي في كتابه (الخلاف) ليشكل مرجعاً تأريخياً مهماً في هذا الباب. وكذلك المرحوم المحقق الحلي في كتابه (المعتبر في شرح المختصر) فجزاهما الله خيراً.

وقد صدر الجزء الأول من الموسوعة المشار إليها ليركز على مقدمات ينبغي معرفتها أولاً فطرحت المباحث التالية:

١ – الفقه في اللغة والاصطلاح.
٢– اهمية الفقه في لسان الآيات والروايات.
٣– سعة المساحة التي يدرسها الفقه.
٤– الخصائص التي يتميز بها الفقه الإسلامي.
٥– عصور الفقه الإسلامي.
٦– مصادر الاستنباط من وجهة نظر فقهاء الإسلام.

٧- لا خلأ قانونياً في الإسلام.
٨- انفتاح باب الاجتهاد في الإسلام.
٩- دور الزمان والمكان في عملية الاستنباط.
١٠- العلوم التمهيدية لعملية الاجتهاد.
١١- سر اختلاف الفتاوى.
١٢- موقع فلسفة الاحكام وعللها في الفقه الإسلامي.
١٣- أهم المصطلحات الفقهية.
١٤- كيفية بناء الابواب الفقهية.
١٥- المسائل المستحدثة والمبادئ العامة الحاكمة فيها.
١٦- ادلة التقليد لدى الشيعة وأهل السنة.
١٧- العلاقة بين الفقه والحكومة.
١٨- الاحكام التأسيسية والاحكام الامضائية ومسألة عرفية الاحكام.
١٩- مصادر التشريع في الاديان الأخرى.
٢٠- مصادر التشريع في المذاهب الحقوقية المعاصرة.

## تعقيب

وفي ندوة علمية عقدتها مؤسسة الفكر الإسلامي بمدينة قم المقدسة لتقييم الجزء الأول دعا الامين العام للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية لإبداء ملاحظاته حول الموضوع فقام بعد التأمل بابداء الملاحظات التالية بعد أن امتدح هذه المبادرة وشكر المرجع الكبير على رعايتها، كما شكر كل الكتاب والباحثين من العلماء والفضلاء الذين ساهموا في اعداد هذا الجزء النفيس.

اولاً: اقترح حذف فقرة تكررت في هذا الكتاب[1] تنقل ما شاع على ألسن الفقهاء من أن الامام أبا حنيفة لم يثبت لديه سوى سبعة عشر حديثاً ولذا لجأ إلى (القياس) و(الاستحسان) وامثالهما في حين أن علماء الحنفية كالشيخ وهبة الزحيلي ينكرون ذلك، ومؤلفات الحنفية زاخرة بالاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة.

ثانياً: كان الحديث عن ما أسماه الشهيد الامام محمد باقر الصدر بمنطقة الفراغ التشريعي غير موفق، إذ لم يتفهم مقصوده تماماً؛ وهو إنما كان يتحدث عن منطقة نفوذ حكم الحاكم الشرعي (منطقة الاحكام الولائية) ولم يكن يتحدث عن ملاكات تقديم هذه الاحكام على الاحكام الاولية، وهو أمر ركزت عليه المناقشة وبالتالي كانت النتيجة التي خلص إليها البحث هي نفس

ما اراده الامام الشهيد.

ثالثاً: في بحث (عوامل اختلاف الفقهاء) ص ٣٢٧ كان ينبغي اضافة عامل الاختلاف في منهج الاستدلال واولوية الرجوع إلى الادلة أو أصول الفقه ومن المعروف أن المنهج مختلف مما ينتج اختلاف النتيجة.

رابعاً: حبذا الإشارة إلى منهج مؤثر عند بحث (المسائل المستحدثة) ص ٤٦١ ويتلخص البحث على مرحلتين: مرحلة وجود مقتضي الصحة كدخوله تحت عموماتها بعد توفر شروط العقدية العرفية، ومرحلة عدم وجود موانع الصحة من قبيل (الضرر، والغرر والربا، واكل المال الباطل، والقمار وغيرها) وان كان تأثير هذه الموانع متفاوتاً كما في الربا والغرر مثلاً.

خامساً: في مبحث (فلسفة الاحكام) ص ٤٢٠ ينبغي أن يتم البحث عن الفقه المقاصدي للشاطبي في (الموافقات) وسيره تأريخيا حتى المرحلة الحاضرة على يد الشيخ ابن عاشور وغيره، ثم يتم تقويم هذا الاتجاه الفقهي.

سادساً: ذكر الكتاب في ص ١٣٧ ان المذاهب قبل غلق باب الاجتهاد تجاوزت المائة، ولكن الدكتور علي السايس اوصلها إلى ١٥٠ مذهباً.

سابعاً: في بحث خصائص الفقه الإسلامي ص ٧٥٠ نجد من جهة تداخلا بين الخصائص المذكورة (الثالثة والرابعة مثلا) ومن جهة أخرى لا نجد ذكراً لبعض الصفات الأخرى: كالمرونة والتوازن والواقعية.

ثامناً: نقترح توسعة بحث فوائد الفقه المقارن لتشمل مسألة اشاعة الروح الرياضية، ومسألة سد كل ابواب الاشكال، واكتشاف المشتركات وتوسعتها.

تاسعاً: نقترح اضافة بحث يتحدث عن أساليب التعامل الموضوعية بين أئمة المذاهب وعلمائها على مر التاريخ حتى سادت الروح الطائفية فانقطت الصلة.

وختاماً: نؤكد ان كل هذه الاقتراحات لا تقلل مطلقا من قيمة هذا الكتاب وفوائده الجمة.

**الهوامش:**

---

١ – لاحظ مثلا صفحة ١٤٠ وصفحة ١٨٧.